

## القضاء الأردني يستعجل إنهاء قضية الفتنة

على متواطئين من داخل الجيش وقوات الأمن.

وخلال جلسة الثلاثاء طالب علاء الخصاونة محامي الدفاع عن الشريف حسن إلى جانب محمد عفيف محامي الدفاع عن عوض الله، ببراءة المتهمين من التهم المنسوبة إليهما، وأكد الخصاونة لاحقاً أن هيئة الدفاع ستوجه إلى محكمة التمييز في حال صدور أحكام مشددة.

وبحسب المادة 149 من قانون العقوبات الأردني، فإن عقوبة تقويض نظام الحكم أو التحريض على مناهضته هي الأشغال الشاقة المؤقتة، حيث تتراوح بين 3 و15 عاماً.

وأعلنت عمان في 4 أبريل، أن "تحقيقات أولية" أظهرت تورط الأمير حمزة (41 عاماً)، مع "جهات خارجية" في "محاولات لزعزعة أمن البلاد" و"تجيش المواطنين ضد الدولة"، وهو ما نفى صحته الأمير حمزة، ولي العهد السابق.

### الاستعجال في طي قضية بهذا الحجم تمس جوهر نظام الحكم، من شأنه أن يغذي المزيد من الشائعات والتأويلات

وتدخل الأمير الحسن، عم الملك، لاحقاؤه الخلاف داخل الأسرة الهاشمية، وأسفر هذا المسعى عن توقيع الأخير رسالة أعلن فيها الولاء للملك.

ويشكك خبراء قانونيون في مدى قانونية المحاكمة ما دام الأمير حمزة، وهو محور القضية، ليس في قفص الاتهام، ويقولون أيضاً إن المحكمة الخاصة تستعجل إلى الاستقلال طالما أن الحكومة هي التي عينتها.

ويرى هؤلاء أن المسارعة في إصدار الحكم على المتهمين الاثنين في القضية من شأنه أن يعزز الشبهات في حقيقة الادعاءات المسندة للمتهمين، ويكرس السراي القائل بأن القضية ليست مؤامرة ولا خطة انقلاب، ولكنها خطوة استباقية من السلطات لإسكات موجة النقد ضد أداء السلطة، وأيضاً لوضع حد لتحركات الأمير حمزة الذي نجح في السنوات الأخيرة في كسب قاعدة عشائرية مهمة تدعمه، بفضل ما أظهره من تقارب واحتكاك بهوموما وانشغالها.

عمان - حددت محكمة أمن الدولة الأردنية الإثنين المقبل موعداً للنطق بالحكم في قضية الفتنة التي هزت البلاد على مدار الأشهر الثلاثة الماضية. وترى أوساط سياسية وقانونية أن قرار النطق بالحكم متوقع لإغلاق هذا الملف بسرعة في ظل تفاعلاته السلبية التي ما فتئت ترخي بظلالها على الشارع الأردني وتشكل إحراجاً كبيراً للدولة. ويأتي الإعلان عن موعد النطق بالحكم، بالتزامن مع انتهاء المحكمة من عقد جلستها السادسة للنظر بالقضية، الثلاثاء.

وتقول الأوساط إن عملية الاستعجال في طي قضية بهذا الحجم والثقل حيث أنها تمس جوهر النظام، من شأنها أن تغذي المزيد من الشائعات والتأويلات حولها.

وسبق أن توقع خبراء قانونيون أن تأخذ القضية صفة الاستعجال؛ لاسيما بعد رفض المحكمة قبل أيام طلبات الدفاع عن رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله بمقول عدد من الشخصيات والأمراء بينهم الأمير حمزة بن الحسين للشهادة في القضية.

ويحاطم في القضية التي تفجرت في أبريل الماضي ويدور محورها حول الأمير حمزة، كل من عوض الله، والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد أحد أفراد العائلة المالكة، بتهمة "جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالمملكة"، و"جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

وتتركز الاتهامات للطرفين على دعم طموحات الأمير حمزة الأخ غير الشقيق للملك عبدالله الثاني بأن يحل محله. ويقول مسؤولون والنيابة العامة في الأردن إن عوض الله والشريف حسن بن زيد، صديق الأمير حمزة وأحد أفراد العائلة المالكة من غير ذوي الشأن، ساعداً الأمير في استغلال الغضب الشعبي من سوء إدارة الاقتصاد والفساد لحشد التأييد له "كبديل" للملك.

وتستند قضية الادعاء على رسائل صوتية قيل إن أجهزة المخابرات اعترضتها، ويُزعم أنها تظهر كيف كان الأمير حمزة ينتظر الوقت المناسب للتشرك. ويقولون إن الأمير كان يحصل على مشورة من عوض الله بخصوص التفريجات المناسبة لاستغلال موجة من الاحتجاجات في الشوارع على الظروف المعيشية الصعبة.

ويرى محامون أنه ليست هناك أدلة على وجود أي مؤامرة اعتمدت

لكن المناقشة باسم حزب الليكود قالت بعد سقوط القانون إن "صفقة فاسدة خُطت في ظلام الليل"، مشيرة إلى أنها حصلت بين بينيت ونائب رئيس الوزراء الوسطي يائير لبيد وشاكيد والعربية الموحدة وحزب ميريتس اليساري. وأضافت "أراد بينيت ولبيد شراء صوتين من العربية الموحدة مقابل إدخال الآلاف من الأشخاص الذين سيغرضون الهوية الصهيونية وأمن دولة إسرائيل إلى الخطر".

ولا يعني سقوط القانون أن لَمَ الشمل سيصبح مباحاً، فقد نقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان" قبل تسعة أيام عن إيليت شاكيد أنه في حال سقوط القانون بإمكانها استخدام صلاحياتها كوزيرة داخلية برفض طلبات لَمَ الشمل بشكل فردي.

وقالت المحللة القانونية في موقع "وايتن" الإلكتروني طوفا تسيموكي إنه "بغيب القانون ستضطر شاكيد إلى النظر في كل طلب على حدة، ودراسة ما إذا كان يستوفي الحالات الاستثنائية التي تسمح بلَمَ شمل عائلات". وأضافت تسيموكي أنه "من أجل رفض طلب لَمَ شمل عائلة معينة، ستضطر وزيرة الداخلية إلى الاستعانة بالشاباك (جهاز الأمن الداخلي) من أجل إثبات أن مقدم الطلب لن يشكل خطراً أمنياً، وليس بإمكان الشاباك، أن يوصي برفض الطلب بشكل تعسفي من دون أدلة جنائية أو إجرائية. فالشاباك ووزيرة الداخلية يخضعان لقرارات المحكمة العليا، وهكذا فإنه إذا كان الرد على الطلب سلبياً، بإمكان مقدمه الالتماس إلى المحكمة العليا وستضطر

في المقابل وصف مدير مركز "مسواوة" جعفر فرح سقوط القانون "بالانتصار المرحلي لمعركة طويلة مستمرة منذ 18 عاماً ولم تنته"، وانتقد القانون الذي يجرم "أكثر من 25 ألف عائلة عربية من العيش تحت سقف واحد"، ووصفه "بالعقاب الجماعي العنصري"، مشيراً إلى أن هذه العائلات "تجبر على العيش منفصلة، أو الانتقال إلى خارج البلاد أو العيش في إسرائيل تحت تهديد التهجير الدائم".

وقالت جيسिका مونتييل رئيسة منظمة "هموكيد"، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم خدمات قانونية للفلسطينيين إن "عشرات الآلاف

## حسان دياب يطلق صيحة فزع: ساعدونا قبل زوال لبنان

قطر على خط الأزمة اللبنانية دون أي وصفة علاجية



دياب: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة

وتعمق الأزمة الاقتصادية المتنامية معاناة اللبنانيين الذين باتوا يفتنون تحت وطأة تراجع استثنائي لقدراتهم الشرائية، فيما خسرت الليرة اللبنانية حتى الآن أكثر من 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار. وينتظر المواطنون لساعات في طوابير أمام محطات الوقود، أو بحثاً عن أدوية بات معظمها مفقوداً، وسط تقنين قاس في الكهرباء.

ولم يبق أي مرفق أو طبقة اجتماعية بمنأى عن تداعيات الانهيار، وترفع بطاقات عدة صحتها يوماً بعد يوم من عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات، في وقت بدأت الحكومة، على وقع شخ احتياطي الدولار لدى المصرف المركزي، ترشيد أو رفع الدعم عن استيراد السلع الرئيسية.

واقر دياب أن الإجراءات الحكومية "نجحت في تأجيل الانفجار وليس منعه"، معتبراً أنه "لا تستطيع هذه الحكومة ولا أي حكومة أخرى أن تنقذ البلد من المازق، من دون مساعدة الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية".

فرنسا، التي تقود ضغوطاً دولية لتشكيل حكومة جديدة، والإم المتحدة نظمتا منذ سبتمبر مؤتمراً دولياً، قداماً مساعدات إنسانية عاجلة للمتضررين من الانفجار ومنظمات المجتمع المدني، من دون المرور بالمؤسسات الرسمية اللبنانية.

ونبه دياب في كلمته إلى أن "لبنان يعبر نقضاً مظلماً جداً، وبلغت المعاناة حدود المأساة". وأشار إلى أن الأزمات الحادة التي يعيشها اللبنانيون "تدفع الوضع نحو الكارثة الكبرى التي تتجاوز تداعياتها أي قدرة على الاحتواء"، معتبراً أن "الصورة أصبحت واضحة: لبنان واللبنانيون على شفير الكارثة".

وناشد رئيس حكومة تصريف الأعمال قادة الدول والمجتمع الدولي "المساعدة في إنقاذ اللبنانيين من الموت ومنع زوال لبنان" الذي بات "على مسافة أيام قليلة من الانفجار الاجتماعي".

وأضاف مخاطباً الدبلوماسيين "ادعوكم إلى... أن تساعدونا في نقل رسالتنا إلى دولكم ومؤسساتكم، أنقذوا لبنان قبل فوات الأوان".

ولا تلوح في الأفق أي حلول لإنقاذ البلاد، حيث يغرق المسؤولون في خلافات حادة حالت منذ نحو 11 شهراً دون تشكيل حكومة خلفاً لحكومة دياب التي استقالت بعد انفجار المرفأ.

وتقول أوساط سياسية إن زيارة وزير الخارجية القطري، لا تخرج عن دائرة توجيه رسائل تحذيرية من أن هناك تمس دولي حاسم بأن لا مساعدات للبنان دون حكومة جديدة تتولى الإصلاحات، وأن رهان البعض على سياسة العض على الأصابع لن تأتي أكلها.

وتشير الأوساط إلى أن قطر لا تملك القدرة على تقديم حلول للبنان باستثناء الأموال، وحتى هذه المسألة ليست عملياً بيدها حيث أنها بحاجة لضوء أخضر من المجتمع الدولي، وأن أقصى ما يمكن أن يثبته المسؤول القطري هو ضرورة التنازل من أجل تسوية حكومية ترضي الاقطاب الدولية.

ويشترط المجتمع الدولي تشكيل حكومة تباشر بتنفيذ إصلاحات ملحة، مقابل تقديم الدعم المالي للبنان. وكانت

بات لبنان على حافة الكارثة الكبرى في ظل انهيار دراماتيكي للوضع الاقتصادي مرفوقاً بغيب حلول لتشكيل حكومة تتولى عملية الإنقاذ، ولا يبدو أن مناقشات رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال للدول ستؤتي أكلها في ظل فيتو يمنع أي دعم دون الإصلاحات المطلوبة.

بيروت - أطلق رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الثلاثاء صيحة فزع حياح ما ينتظر اللبنانيين في الأيام المقبلة في حال استمر الجمود الراهن، مطالباً المجتمع الدولي بضرورة التحرك "لمنع زوال لبنان" وذلك بعدم ربط المساعدات بتشكيل حكومة جديدة.

وجاءت تصريحات دياب قبيل ساعات من زيارة لوزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، بدأها مساء الثلاثاء إلى بيروت للقاء كل من رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس البرلمان نبيه بري، إلى جانب قائد الجيش العماد جوزيف عون.

وقال دياب في كلمة القاها أمام عدد من سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في بيروت، "أصبح ربط مساعدة لبنان بتشكيل الحكومة بشكل خطراً على حياة اللبنانيين وعلى الكيان اللبناني، لأن الضغوط التي تمارس والحصار المطبق على لبنان لا يؤثران على الفاسدين، بل يدفع الشعب اللبناني وحده تمناً باهظاً يهدد حياته ومستقبله".

### قطر لا تملك القدرة على تقديم حلول للبنان باستثناء الأموال، وحتى هذه المسألة ليست بيدها بل بقرار من المجتمع الدولي

ويشهد لبنان منذ صيف 2019 انهياراً اقتصادياً متسارعاً، صفه البنك الدولي الشهر الماضي على أنه من بين أسوأ ثلاث أزمات في العالم منذ العام 1850. وقد فاقمه انفجار مرفأ بيروت المروع في الرابع من أغسطس وإجراءات مواجهة فايروس كورونا.

## قانون المواطنة يعرّي هشاشة الائتلاف الحكومي في إسرائيل

من العائلات تضررت من هذا القانون. ويتسبب القانون المؤقت بتعديلات لا نهاية لها للفلسطينيين في جميع أنحاء إسرائيل وفي الأراضي التي احتلتها منذ عام 1967.

وقالت لانا زعرور خطيب (42 عاماً) التي تزوجت من تيسير الخطيب من عكا قبل 16 عاماً وحصلت على تصريح إقامة مؤقت يجذب كل عام، "لا أعرف متى يمكن أن يرفضوه أو يوافقوا علي".

ولانا جامعية لكنها لا تستطيع العمل في إسرائيل لأنه "لا يوجد عندي إذن عمل، ومنوع أن أقود سيارة رغم أنني أحمل رخصة قيادة فلسطينية". وتابعت بلهجة حزينة "هذا القانون غير عادل. لا أستطيع السفر مع زوجي وأولادي من المعابر نفسها.. نريد العيش بسلام".

وقالت ميريت التي تعيش في مدينة حيفا أنها تزوجت من نيوزلندي من أصول عراقية عاشت معه في الأردن ومن ثم انتقلت للعيش في حيفا، وتابعت "عشنا أكثر من سنة في مدينة حيفا، حاول التقدم إلى امتحان مهنته (طبيب بيطري) باللغة الإنجليزية، فرفضوه وأصروا على العبرية".

وعاد الزوجان إلى الأردن "لكن لم يتوفر له عمل هناك في البيطرة، وأنا صيدلانية كان راتبتي فقط 200 دينار، وهو مبلغ لا يكفي لإيجار منزل، صرفنا كل مدخراتنا وعدت إلى حيفا بعد حملي لأضع ابنتي فرح في البلاد". أما اليوم، فتعيش ميريت وتعمل في حيفا، وتقول "لتلقي مع زوجي في قبرص أو الأردن أو تركيا، ومنذ تفشي فايروس كورونا، لم نلتق".

شاكيد إلى أن تفسر للمحكمة أسباب رفض الطلب ومنع الزوجين من حياة عائلية عادية".

وتابعت أن "هذا القانون يعتبر إشكالياً بسبب منحه بحق المتزوجين بحياة عائلية عادية، مثلما ينص عليها قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، الذي يعترف بحق أي إسرائيلي بإقامة عائلة كحق أساسي. وكانت المحكمة العليا قد نظرت مرتين في قانونية القانون الاحترافي (منع لَمَ الشمل)، وصادقت عليه بأغلبية صوت واحد" في هيئة قضاة موسعة.

جيسिका مونتييل  
عشرات الآلاف من العائلات تضررت بسبب هذا القانون

في المقابل وصف مدير مركز "مسواوة" جعفر فرح سقوط القانون "بالانتصار المرحلي لمعركة طويلة مستمرة منذ 18 عاماً ولم تنته"، وانتقد القانون الذي يجرم "أكثر من 25 ألف عائلة عربية من العيش تحت سقف واحد"، ووصفه "بالعقاب الجماعي العنصري"، مشيراً إلى أن هذه العائلات "تجبر على العيش منفصلة، أو الانتقال إلى خارج البلاد أو العيش في إسرائيل تحت تهديد التهجير الدائم".

وقالت جيسिका مونتييل رئيسة منظمة "هموكيد"، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم خدمات قانونية للفلسطينيين إن "عشرات الآلاف

على الإقامة الدائمة في البلاد". لكنّ عضوين من القائمة العربية الموحدة (وعامداها الحركة الإسلامية الجنوبية) في الكنيست وهما سعيد الخرومي ومساّن غنايم امتنعوا عن التصويت، وصوت عضو الكنيست عميحاي شيكلي من حزب "يمينا" الذي يرأس بينيت ضد القانون.

وأيد القانون 59 عضواً في الكنيست ورفضه 59، ما يعني عدم حصوله على الأكثرية المطلوبة. ويسمح لَمَ الشمل بأن يقدم الفلسطينيين والفلسطينيات الذين تزوجوا من عرب إسرائيل طلبات للحصول على الجنسية الإسرائيلية.

وتَمَّ سن القانون المؤقت للمرة الأولى في العام 2003 خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية واعتبرته غالبية أعضاء الكنيست إجراء أمنياً أساسياً، لكنّ معارضيه يعتبرونه إجراء تمييزياً يستهدف الأقلية العربية في إسرائيل التي تشكل 20 في المئة من عدد السكان. وكان القانون يُجذب سنوياً في السادس من يوليو منذ ما يقرب من عقدين.

ويشكل سقوط القانون ضربة أولى للحكومة التي تنبأ محللون بأنه سيكون صعباً عليها أن تحكم في ظل الاختلافات العقائدية والسياسية بين مكوناتها، حيث أن القاسم المشترك الوحيد بينها كان إسقاط حكم بنيامين نتانياهو الذي استمر لنحو 12 عاماً.

وكان بينيت دعا "المعارضة (اليمينية التي يقودها حزب الليكود) إلى عدم التلاعب بأشياء بشكل أمن الدولة فيها خطأ أحمر، والدولة في حاجة إلى السيطرة على من يدخلها ومن يحصل على الجنسية فيها".

الموحدة التي وافقت على تمديد القانون لمدة 6 أشهر، لكن هذه التسوية سقطت في اللحظات الأخيرة.

وسعى نفتالي بينيت (يمين متطرف) الذي يرأس الائتلاف المكون من ثمانية أحزاب ذات توجهات سياسية مختلفة حد التناقض ولديه أغلبية ضئيلة للغاية في البرلمان مكونة من 61 مقعداً من أصل 120 عضواً، جاهداً إلى تمرير التجديد.

وقالت وزيرة الداخلية أيليت شاكيد الإثنين إنه "تم التوصل إلى تفاهات بين كتلة الائتلاف الحكومي على تمديد القانون لسنة أشهر، وعلى أن يحصل 1600 فلسطيني وفلسطينية



انتكاسة من أول اختبار